معالجة الصحافة الإلكترونية الليبية لقضايا الفساد

"دراسة تحليلية"

د. عبد الحفيظ سالم بلال
قسم الإعلام، جامعة صبراتة

مقدمة :

تعد ظاهرة الفساد بشقيها (الإداري ، والمالي) من أخطر الظواهر والقضايا التي تهدد كيان المجتمع ولذلك كان لزاماً على وسائل الإعلام والصحافة المختلفة أن تكون معالجة هذه القضايا على رأس سلم أولوياتها اتساقاً مع دورها في خدمة قضايا المجتمع من خلال ما تتناوله من موضوعات على صفحاتها وبرامجها المتنوعة ونظراً للتطور التقني الهائل الذي طرأ على المشهد الصحفي والذي أدى إلى تصدر الصحافة الإلكترونية لهذا المشهد فإن الصحف الإلكترونية في ليبيا وجدت نفسها في مواجهة مفتوحة مع هذه الظاهرة وما ترتب عليها من نتائج. احتلت ليبيا المرتبة الـ 170 عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ، دون أي تغيير في مركزها في عام 2017 وحيث أن دور الصحافة لا يقتصر على مجرد نقل الأخبار والتثقيف و الترفيه وغيرها من الوظائف التقليدية لكنها تضطلع أو ينبغي لها أن تضطلع بدور بارز في معالجة قضايا المجتمع والتصدي للظواهر السلبية التي تهدد كيانه ونسيجه الاجتماعي فإن الباحث رأى ضرورة دراسة المعالجة الصحفية لهذه الظاهرة من خلال الصحافة الإلكترونية الليبية؛ ففي الآونة الأخيرة برزت على السطح قضية في غاية الخطورة ألا وهي ظاهرة الفساد بشقيها الإداري والمالي ما دعا الصحافة الإلكترونية الليبية للتصدي لمعالجتها وتمثل هذه الدراسة محاولة للكشف عن قضايا الفساد التي تناولتها الصحافة الإلكترونية الليبية خلال فترة الدراسة و بيان أساليب التناول الصحفي لهذه القضايا، وموقفها تجاهها حيث مثلت قضية الفساد إحدى القضايا الأساسية التي واجهت ليبيا خلال فترة الدراسة ، فبعد ثورات الربيع العربي وبروز المطالبة بالشفافية وتعالي الأصوات المنادية بالمحاسبة وحماية الأموال العامة كان لزاماً على الصحافة الإلكترونية الليبية أن تضطلع بدور الرقيب الشعبي على المصالح العليا للبلاد ومن أهمها متابعة أوجه صرف الموازنة العامة للدولة ، ولعل قضية علاج الجرحى الذين أصيبوا أثناء الثورة مثلت نقطة البداية والانطلاق في معالجة الصحافة الإلكترونية الليبية لقضايا الفساد المالي على وجه التحديد ، وفرضت تلك القضايا نفسها بقوة على أجندة الصحف الإلكترونية، و أمام

الاهتمام بظاهرة الفساد على المستويين الدولي والمحلي كان هناك ضرورة لتحليل خصائص الممارسة الإعلامية لهذه الظاهرة على النطاق المحلي ومدى انعكاسات النشر على الرأي العام؛ كما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن نوعية قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية الليبية خلال فترة الدراسة ، ومدى النجاح أو الفشل في المعالجة في ضوء السياسة التحريرية التي تعمل في اطارها صحف الدراسة .

مشكلة الدراسة:

المقصود بتحديد مشكلة الدراسة هو تضييق حدود الموضوع بحيث يكون مقتصراً على ما يريد الباحث تناوله ، وليس على ما يوحي به العنوان من موضوعات لا يريد الباحث تناولها [1] وتحددت مشكلة الدراسة في "التعرف على دور الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجة قضايا الفساد ومدى انعكاسات هذه المعالجة والتناول على الرأي العام من خلال تحليل المضمون الصحفي لصحيفتي (الصباح الإلكترونية)– (الوطن الإلكترونية) خلال الفترة من 2019.10.01 إلى 2019.10.15 ، وبالنظر إلى عدم انتظام صدور الصحافة الورقية خلال فترة الدراسة فقد رأى الباحث إجراء هذه الدراسة التحليلية على عينة من الصحافة الإلكترونية التي تحظى بنسبة متابعة كبيرة نظراً لسهولة الاطلاع عليها .

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

1 . الكشف عن قضايا الفساد التي عالجتها الصحافة الإلكترونية الليبية .

2 . الكشف عن المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لقضايا الفساد .

3 . التعرف على اتجاه المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية تجاه قضايا الفساد.

4 . التعرف على وظيفة المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لقضايا الفساد .

5. التعرف على الأساليب الإقناعية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لقضايا الفساد .

تساؤلات الدراسة:

1 – ما هي قضايا الفساد التي عالجتها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة ؟

2 – ماهي فنون التحرير الصحفية التي اعتمدتها الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لقضايا الفساد؟

3 – ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لقضايا الفساد ؟

4 – ما اتجاه المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة نحو قضايا الفساد؟

5 – ما هي وظيفة المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لقضايا الفساد ؟

6 – ما هو أسلوب عرض قضايا الفساد في الصحافة الإلكترونية الليبية ؟

7 – ما هي الأساليب الإقناعية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لقضايا الفساد ؟

8 – ما مدى توازن المادة الصحفية في الصحف الإلكترونية موضع الدراسة في تناولها لقضايا الفساد ؟

مصطلحات الدراسة:

1 . المعالجة الصحفية: يقصد بالمعالجة الصحفية الطريقة التي اعتمدتها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في عرض وتحليل قضايا الفساد.

2 . الصحافة الإلكترونية الليبية: يقصد بالصحافة الإلكترونية الليبية الصحافة غير الورقية التي تنشر موادها إلكترونياً على المواقع الليبية الإلكترونية الإخبارية (الانترنت) وهي نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني وتستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة [2] والتي تتناول الشأن الليبي وقضايا المجتمع الليبي في المقام الأول .

وقد اختار الباحث صحيفتي: (الصباح الإلكترونية و، الوطن الإلكترونية).

3. قضايا الفساد: يقصد بالفساد إساءة استخدام السلطة أو استغلالها لحساب المصلحة الخاصة.[3] كما يقصد بقضايا الفساد القضايا المتعلقة بالفساد (المالي والإداري) التي عالجتها صحف الدراسة أثناء فترة الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة:

يعد تحديد مجتمع الدراسة والعينة من الخطوات التي يجب على الباحث أن يتخذها قبل الشروع في أي دراسة علمية حول موضوع أو ظاهرة من الظواهر، وعليه أن يحدد المجتمع الذي ستجرى عليه الدراسة تحديداً دقيقاً موضحاً حدوده وأبعاده، بالإضافة إلى إطاره الزمني، وتحديد العينة التي سيتم اخضاعها للتحليل.[4] اما العينة فيقصد بها مجموعة المفردات المختارة من المجتمع لإجراء الدراسة عليها.[5]

وقد تمثل مجتمع الدراسة في صحيفتي (الصباح الإلكترونية) و(الوطن الإلكترونية) وتم اختيار عينة من الصحيفتين بواقع (15) عدداً من كل منهما وتم تحليل مضمون المواد الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد المنشورة فيهما خلال فترة الدراسة من 01/ 10/ 2019 إلى غاية 15 / 10/ 2019 .

1 . صحيفة (الصباح الإلكترونية): تم تأسيسها كنسخة إلكترونية شاملة وتصدر عن (هيئة دعم وتشجيع الصحافة) الهيئة العامة للصحافة وتهتم بالشأن الليبي في المقام الأول دون إغفال للقضايا الإقليمية والدولية.

2 . صحيفة (الوطن الإلكترونية): وهي عبارة عن موقع إخباري ليبي شامل يتناول قضايا الشأن الليبي ويهتم بمختلف قضايا العالم خاصة تلك التي تتقاطع مع الشأن الليبي.

وحدات تحليل المضمون:

وهي عبارةٌ عن مجموعةٍ من الوحدات الأساسيّة التي تُقدم المساعدة لمحللِ وقارئ النص للتّعرف على أدق التفاصيل المرتبطة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بعد تطبيق تحليل المضمون، وتَتَوزع على مجموعةٍ من الوحدات التي أعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة ، ومن أهمها ما بلي:-[1]

1) وحدة الكلمة: وهي عبارةٌ عن كافة الحروف، والرّموز، والمفاهيم الواردة في نص الدراسة.

(1) إقرأ المزيد على موضوع .كوم خطوات تحليل المضمون - كتابة مجد خضر - آخر تحديث: 11:55 ، 20 يونيو 2016م
https://mawdoo3.com/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86

2) وحدة الفكرة: وهي عبارةٌ عن كافةِ العبارات والجُمل الموجودة في نص البحث المتعلقة بموضوع الدراسة.

3) وحدة طبيعة المادة: هي عبارةٌ عن تَصنيف المضمون بناءً على الفكرة الرّئيسية التي اعتمد عليها، سواءً أكان المضمون علمياً، أم إعلامياً، أم اجتماعياً، أو غيرها.

خطوات تحليل المضمون:

في هذه الدراسة اعتمد على تطبيق تحليل المضمون وفقاً للخطوات التالية : [2]

- تحديد الموضوع الرّئيسي الخاص بهذه الدراسة.
- وضع مجموعةٍ من الفرضيات والآراء التي تُساهم في الرّبط بين فقرات المضمون.
- الحصول على المراجع والمصادر التي اعتمد عليها مؤلف هذه الدراسة، والتي تُساعد في فهم طبيعة، وكيفية صياغة النص.
- اختبار عينة من محتويات البحث، وقد تتضمن فقرةٍ من الفقرات، أو قسمٍ من أقسام هذه الدراسة.
- كتابة النتائج التي تم الوصول لها بعد تحليل المضمون.
- متابعة وتقييم مدى نجاح تحليل المضمون في تعزيز النتائج الخاصة به.

منهج الدراسة:

منهج البحث العلمي هو تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية. [6]وقد اختار الباحث استخدام منهج الدراسة المسحية باعتباره من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية ويعتمد منهج المسح على التحليل من خلال معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في فترة زمنية معلومة وذلك للحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية. [7]

أدوات جمع البيانات:

قام الباحث باستخدام استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات واحتوت الاستمارة على فئات التحليل الرئيسية والفرعية للإجابة عن تساؤلات الدراسة وقام الباحث بإخضاع الاستمارة لاختباري الصدق والثبات.

(2) نغس المرجع السابق

الصدق والثبات:

يقصد بالصدق في البحث العلمي بأنّه مدى دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي إلى أي درجة تزودنا أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه. ويمكن القول أنّ مدى صدق وثبات البيانات التي توفّرها الأداة هي من أهم أسس جمع البيانات في البحث العلمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف ثبات وصدق الأداة يؤدي إلى ضعف صحّة نتائج البحث العلمي بأكمله، وعدم صحّة نتائج البحث العلمي تجعل البحث بدون قيمة، لذلك يجب على الباحث الحرص على اختيار أداة ذات ثبات وصدق.

هذا ولقد تم إعداد استمارة التحليل المناسبة لتحليل مضمون صحيفتي الدراسة ومن ثم عرضها على بعض الأساتذة المختصين في هذا المجال والذين قاموا بتحكيمها وإبداء بعض الملاحظات عليها من جميع النواحي ممثلة في صدق المحتوى والصدق الظاهري والصدق التنبؤي والصدق التلازمي. وكذلك إجراء الثبات على عينة مناسبة منها ، وقام الباحث بتنفيذها.

الإطار المعرفي للدراسة: وينقسم إلى المحاور التالية :

- محور الصحافة الإلكترونية.
- محور قضايا الفساد.
- محور دور الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجة قضايا الفساد

أولاً : الصحافة الإلكترونية : تنقسم الصحف الإلكترونية إلى نوعين أساسيين، الأول هو النسخ الكاملة من الصحيفة المطبوعة، والثاني هي الصحف الإلكترونية التي أنشئت خصيصاً للنشر الإلكتروني [8]

ومن ثم يمكننا تصنيفها كالتالي :

1 . نسخ إلكترونية من صحف ورقية مطبوعة ورقياً معروفة باسمها وتاريخها ، وما تقدمه مجرد نسخة إلكترونية طبق الأصل لما تقدمه الصحيفة الورقية وهو الوصف الذي ينطبق على صحيفة (الصباح) الإلكترونية إحدى عينتي مجتمع هذه الدراسة .

2 . صحف إلكترونية تحمل اسم الصحيفة الورقية، لكنها تختلف عنها في محتواها وخدماتها وتوجهاتها، وتعتمد على التحديث المستمر واستطلاع الرأي والتفاعلية .

3 . صحف إلكترونية ليس لها أصل ورقي وهو ما تمثله صحيفة (الوطن) الإلكترونية العينة الثانية لمجتمع هذه الدراسة.

4 . مواقع إعلامية ويقصد بها : الشبكات الإخبارية على الإنترنت ومواقع الأحزاب السياسية .

5 . الإذاعات والفضائيات التي تعنى بتقديم تقارير إخبارية صوتية وتقديم خدمات نصية بصور وأشكال ايضاحية ومساحة حوار تفاعلي مع المتلقي على شبكة (الإنترنت) .

6 . مواقع وكالات الأنباء العالمية والعربية التي تقدم خدماتها على شبكة الإنترنت بعدة لغات أو باللغة العربية وتقدم تغطية لجميع الأحداث العالمية وتعرضها في الموقع ، اضافة إلى خدمة الأخبار والمعلومات التي تتواصل بها مع المتلقي عبر البريد الإلكتروني.[9]

وفي خطوة تعكس مدى الاهتمام بالصحافة الإلكترونية الوليدة تم تأسيس اتحاد دولي للصحافة الإلكترونية في القاهرة وهي منظمة دولية تستهدف الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية و المالية للأعضاء والدخول كطرف لفض أي نزاع بين الأعضاء وأي أطراف أخرى ، ومواكبة التطورات التقنية عالمياً .[10]

وفي ظل مواجهة التضليل الإعلامي الذي قد يمارس في وقت الأزمة كما هو الوضع في الحالة الليبية والمشهد الإعلامي الليبي بطرق شتى ، تعتبر الصحف الإلكترونية سلاحاً ذو حدين ، وذلك بالنظر إلى الخصائص الاتصالية اللامحدودة التي أتاحتها لها شبكة (الإنترنت)، إذ يمكن توظيفها في تعزيز رسائل الإعلام المحلي بافتعال الأزمة وتأزيمها ، أو لصالح التأثير في مسار المعلومات المغلوطة وتصحيحها في مختلف مراحلها بما يخدم احتواء الأزمة أو التخفيف من آثارها والتي تأتي في مقدمتها قضايا الفساد الإداري والمالي والسياسي .[11]

تحديات الصحافة الإلكترونية: ويتمثل التحدي الأول الذي تمثله الصحافة الإلكترونية للصحافة لورقية في العديد من المميزات غير المتوفرة في الصحف المطبوعة نذكر منها على سبيل لمثال:

1 . إمكانية اضافة الوسائط المتعددة إلى جانب النص والأحرف مما يزيد من إقبال وشد انتباه القارئ إليها.

2 . إمكانية تحديث طبعات وإصدارات الصحف المطبوعة محدودة، أما في الصحف الإلكترونية فيمكن اتمام التحديث كل بضعة دقائق مما يجعلها سباقة في نشر الأخبار والمعلومات لحظة وقوعها .

3 . إمكانية تشخيص الصحف لكل قارئ على حده، وذلك على حسب ميوله وهواياته واهتماماته الشخصية.

4 . إمكانية التفاعل مع القارئ.

5 . إمكانية تطوير واستغلال الإعلانات بشكل أفضل .

6 . إمكانية الاطلاع على الأرشيف الإلكتروني للأعداد السابقة من الصحيفة بكل يسر وسهولة عبر قاعدة البيانات الخاصة بالجريدة .

بالإضافة إلى، السرعة في تلقي الأخبار العاجلة، وسرعة وسهولة تداول البيانات ، وحدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب ، كما اتاحت الصحافة الإلكترونية إمكانية مشاركة مباشرة للقارئ في عملية التحرير من خلال التعليقات ، كما أن التكاليف المالية ضخمة عند الرغبة في إصدار صحيفة ورقية بينما الوضع في الصحافة الإلكترونية مختلف تماماً حيث لا يستلزم الأمر سوى مبالغ مالية قليلة لتصدر الصحيفة الإلكترونية بعدها بكل سهولة ، ولا يحتاج من يرغب في التعامل مع الصحافة الإلكترونية سوى لجهاز حاسوب ومجموعة من البرامج التي يتم رفعها لمرة واحدة ، كما أن الصحافة الإلكترونية لا تحتاج إلى مقر موحد لجميع العاملين. [12]

ثانياً: قضايا الفساد:

مفهوم قضايا الفساد: ما المقصود بجرائم الفساد؟ وما هي أسبابه ؟ وما هو الحل الفعلي لإنقاذ المجتمع من ظاهرة الفساد؟ وكيف يمكن منع وقوع جرائم الفساد خاصة في ظل ضعف الدولة و عجز أجهزتها كما هو في الحالة الليبية ؟ وكيفية تفعيل دور وسائل الاعلام والصحافة وخصوصاً الصحافة الإلكترونية للقيام بدورها في هذا الصدد؟[13]

يعرّف الفساد بأنه كل تصرف غير قانوني مادي ، أو أخلاقي من جانب العاملين ، يسود في بيئة بيروقراطية ، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.[14] أما أشهر المعاجم الأجنبية فقد تناولت كلمة الفساد بما يقابلها في اللغة الإنجليزية، (Corruption) ومن أشهر تلك المعاجم معجم مريام ويبستر، الذي يفسر كلمة الفساد بالشكل الآتي: [15]

. ضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي.

. الحث على الخطأ من غير ربح أو رشوة .

. الانحلال والتحلل.

. الخروج عن الأصل أو الخروج عما هو صحيح.

صنّفت منظمة الشفافية الدولية ليبيا من أكثر الدول فساداً في العالم، إذ احتلت المرتبة 170 عالمياً في مؤشر الفساد لعام 2018 بحصولها على (17) نقطة من أصل (100) في النزاهة والشفافية و ذلك وفقا لما أورده تقرير ديوان المحاسبة الذي كشف عن أرقام مفزعة لحجم الفساد في ليبيا و عن أوجه وأسباب انتشار الفساد في البلاد.

وطبقا لمدير مكتب الشؤون القانونية بهيئة الرقابة الإدارية فإن ظاهرة الفساد في ليبيا لا تتعلق بالنصوص بل بالنفوس وبأن جملة التشريعات تكفل وتضمن مكافحة الفساد والحد منه على المستوى الجنائي والإداري، مرجعاً استمرار الظاهرة لقصور القائمين على تطبيق القوانين و تنفيذها ولعدم الاستقرار السياسي .

ويرى نفس المصدر أن الأمر أستفحل وصار ظاهرة ولم يعد بإمكان الأجهزة الرقابية وحدها السيطرة عليها والحد منها، وبأن الأمر يتطلب تظافر الجهود وتعاون كافة الأجهزة مع الأجهزة الرقابية وتحديداً القضائية والتنفيذية للعمل على ذلك، كاشفاُ عن تزايد ظاهرة الفساد الإداري و تفشيها بعد أن صارت ثقافة مجتمعية بالدرجة الأولى وتسير بوتيرة أسرع من أن تلحق بها الأجهزة الرقابية.

ويحمّل نفس المصدر مسؤولية تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا إلى جميع المواطنين ، معتبراً أن مسؤولية مكافحة الفساد مسؤولية تضامنية تشمل المجتمع ومؤسساته وأجهزته في محاولة لمواجهة هذه الثقافة التي تعود على البلاد بالدمار والضياع.

ومن الأمثلة على قضايا الفساد في الاقتصاد الليبي احتجاز السلطات الليبية رئيس صندوق الثروة السيادي، والذي كانت عينته في يوليو 2017 وذلك في إطار التحقيق في اتهامه بالفساد و استغلال منصبه ، ويحوز صندوق الثروة السيادي أصولاً قيمتها نحو66 مليار دولار، معظمها مجمّد بموجب عقوبات فرضتها الأمم المتحدة في 2011.

وفيما يتعلق بملف التعليم، فيرصد ديوان المحاسبة أن ما يقارب (8) مليارات دينار تنفق على التعليم بشقيه العام والعالي، في حين تعاني العملية التعليمية من سوء الخدمات وتدني المخرجات ومن الأمثلة أيضا: أن 9818 طالباً في جامعة طرابلس لوحدها حصلوا على منح دراسية بالتزوير، إضافة إلى وجود 1945 موظفاً وهمياً في الجامعة نفسها.

أسباب ظاهرة الفساد:

تشير تقارير ديوان المحاسبة (المختص بالرقابة على المال العام) إلى أن الفساد " آفة هدامة" انتشرت ظواهرها في مؤسسات ليبيا في الداخل والخارج نتيجة لتراكمات، أهمها: ضعف الوازع الديني، والانقسام السياسي، وازدواج السلطات، إلى جانب غياب الدور الحقيقي لمؤسسات الدولة.

وتظهر البيانات التي أوردها الديوان في تقاريره "أرقاما مفزعة تشير بوضوح إلى حجم الفساد، حيث أن حجم المبالغ المهدرة منذ العام 2012 وحتى 2017 بلغت ما قيمته 270 مليار دينار لا يظهر لها أثر ملموس على الأرض".

ووفقا لديوان المحاسبة فإن المحاباة والتسيب والوساطة هما السبب الرئيس في إنفاق أكثر من(21) مليار دينار سنوياً على المرتبات ، ووجود نحو (1.8) مليون موظف عمومي بمعدل إنتاجية لا يتعدى "ربع ساعة" يومياً، فضلا عن "التواطؤ والرشوة، والإهمال الذي يعد السبب في إهدار 80 مليار دينار على مشروعات تنموية من عام 2010 حتى العام 2018، دون تحقيق أي تنمية".

وطبقاً لنفس المصدر فإن عدم الكفاءة وتضارب المصالح تعد من أبرز أشكال الفساد التي تتسبب في إنفاق مبالغ طائلة على الخدمات العامة سنوياً، دون تحقيق أي فعالية، موضحاً أن الدولة تنفق نحو (5) مليارات دينار سنوياً على الكهرباء، في حين مازالت الدولة تعاني من الانقطاعات وسوء الخدمة، كما يتم إنفاق أكثر من(4) مليارات دينار سنوياً على الصحة و الأدوية، بينما يبحث المريض عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة بداخل ليبيا وخارجها .

كما تسجل بيانات تقرير ديوان المحاسبة أن "قيمة الدعم الحكومي تبلغ نحو(6) مليارات دينار، في الوقت الذي يزداد فيه عوز ومعاناة الليبيين، حيث يباع رغيف الخبز والدواء بأغلى الأسعار إلى جانب عدم توفر الوقود في أكثر من نصف مناطق الدولة".

وبخصوص أعمال النظافة، يرصد تقرير ديوان المحاسبة أنه رغم تخصيص نصف مليار دينار سنوياً للنظافة، لكن الشوارع تعاني من تكدس القمامة .

وتكشف تقارير الديوان عن الأسباب الرئيسة في إهدار أكثر من نصف مليار دينار سنوياً، والمتمثلة في استغلال المنصب للأغراض الخاصة، والإسراف على (141) بعثة دبلوماسية بالخارج دون تحقيق أي مصالح للدولة .

وترجع تقارير الديوان أزمات شح السيولة والتضخم المضاعف وغلاء الأسعار وارتفاع أسعار السلع الأساسية وسوء الخدمات الأساسية إلى فساد المصارف التي انتشرت بها عمليات المضاربة بالنقد المحلي والأجنبي، وتهريب الأموال إلى الخارج، والتلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية إلى جانب غسيل الأموال وفساد التزوير والتلاعب بالإقرارات و ضعف الكفاءة والنزاهة بمؤسسات الجباية، مما نتج عنه التهرب الضريبي والجمركي و انخفاض موارد الجباية من 5 مليار دينار في عام 2010 إلى نحو1.25 مليار دينار في عام 2017 .

وتحدد تقارير الديوان السبب الرئيس في إفلات الفاسدين من العقاب إلى المحاباة و المجاملة والرشوة، ما أدى إلى نهب خيرات الدولة، موضحة أن إعادة تدوير المال الفاسد في شراء الذمم الرخيصة وتسخير الإعلام لتزيين الفاسدين وتشويه كل من يقف في وجه الفساد أصبحت من سمات المجتمع الملحوظة .

جهود مكافحة الفساد: وفقاً لديوان المحاسبة فإن القضاء على الفساد يتطلب تجفيف منابعه، من خلال إصلاحات تنظيمية وأخلاقية جدية يشارك فيها الجميع، وتؤكد تقارير الديوان على أن "جهود الإصلاح تخوض صراع وجود غير متكافئ في مواجهة مباشرة مع الفساد الذي كشّر عن أنيابه علانية ، الأمر الذي وضع المجتمع أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تظافر الجهود ضده أو أن تظل الدولة عاجزة".

إجراءات ضرورية لمكافحة ظاهرة الفساد خاصة بالمجتمع :

1 . ضرورة التعامل مع المجتمع المدني كشريك أساسي في مكافحة الفساد وتكمن أهمية هذه المنظمات في كونها تجسد مختلف شرائح المجتمع.

2 . ضرورة وضع استراتيجية تعليمية تهدف إلى إيجاد ثقافة الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد وإدراجها في البرامج التربوية للنظام التعليمي حتى تتم تربية الطفل عليها منذ الصغر .

3 . ضرورة وضع استراتيجية إعلامية توعوية حول خطورة الفساد.

وهذه مسألة غاية في الأهمية ، حيث يعد الوعي في المجتمع بخطورة انتشار ظاهرة الفساد وأهمية بذل كافة الجهود لاكتشافه والحد منه أمراً هاماً لاستئصال هذه الآفة والقضاء عليها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام كافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والإلكترونية من أجل رفع مستوى وعي المواطنين ، كما أنه من الضروري الإفصاح عن محتوى تقارير الأجهزة الرقابية سواء في النشرات الإخبارية أو من خلال التقارير الصحفية الاستقصائية

أو من خلال البرامج الوثائقية في التلفزيون حتى تصل إلى فئات واسعة من المسؤوليات عند مخالفة تلك الإجراءات ، وإلا فإن غياب هذه الإجراءات بشكل واضح سيفسح المجال لتداخل المسؤوليات وتغلغل الفساد، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الاتفاقية التي وقعت مؤخراً بين هيئة مكافحة الفساد والصحافة الاستقصائية. [16]تفعيلاً لدور الصحافة الاستقصائية في مكافحة ظاهرة الفساد ونشر الوعي بخطورتها على المجتمع .

مدخل الأشواك المتعددة : تقوم جهود مكافحة الفساد وفقا لمدخل الأشواك المتعددة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية .

فأما السياسية فمنها تقوية آليات امكانية المحاسبة والرقابة على استخدام الموارد، و تحسين شروط تشغيل المستخدمين، وعدم محاباة الأقارب في التعيين، وأما التشريعية فمنها اصلاح النظام القانوني ، بحيث يتضمن عقوبات وكذلك إصلاحات كافية لردع الفساد ومن ذلك الحقوق الإجبارية للملكية والحقوق التعاقدية الإجبارية وكذلك إجراء تحسين الهيئة القضائية و جعلها أكثر مصداقية ونزاهة. أما المؤسسية فمنها انشاء وكالة لمقاومة الفساد وكذلك محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين والمستخدمين المدنيين، [17] من خلال ما يعرف بإقرارات الذمة المالية . وأخيراً فإن مواجهة الفساد تتطلب اتباع استراتيجية إدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية وعقابية في نهاية المطاف. [18] وكشف أحدث تقرير لمدركات الفساد عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم .

ثالثاً: دور الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجة قضايا الفساد:

في أوائل التسعينات اتجهت الصحف والمجلات الليبية إلى البحث عن وسائل للتوزيع إلكترونياً وبدأت في الظهور على (الإنترنت) بدوافع عديدة لعل من أهمها محاولة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة. [19] وبدأ تواجد الصحف والمجلات الليبية على (الإنترنت) تحديداً في (1. 7 . 2001) و من تم توالى دخول الصحف والمجلات على شبكة المعلومات الدولية. [20]

وحيث أن وظائف وسائل الإعلام ومنها الصحافة الإلكترونية لا تقتصر على الإعلام و التوعية ومراقبة أداء الحكومة والمؤسسات الأخرى بل تتعدى ذلك إلى حشد الرأي العام للوقوف ضد الفساد الإداري الذي من شأنه أن يؤدي إلى انحلال البناء القيمي للمجتمع وضعف الضوابط الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية[21] ، وتفعيلاً لهذا الدور تم في 10 مارس 2019 توقيع مذكرة

تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية بشأن رصد وكشف مواطن الفساد، ويعتبر هذا التعاون الثنائي بمثابة أولى الخطوات في مكافحة الفساد وتعزيز عمل الطرفين والدفع به نحو كشف ملفات الفساد .

وتسعى الصحافة الإلكترونية الليبية للاضطلاع بدور الرقيب المجتمعي في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال:

1. الإسهام بتوعية المواطن وإرشاده بالأضرار التي يسببها الفساد الإداري والمالي.
2. تعد الصحافة الإلكترونية الليبية التي تعمل على كشف الوثائق وعرض الحقائق والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد أحد المفاتيح الرئيسة للكشف عن الفساد.
3. محاولة تحريك الشارع لاتخاذ موقف رافض تجاه قضايا الفساد وتكوين رأي عام ضاغط لمحاسبة المتورطين في قضايا الفساد.
4. العمل على تحريك الرأي العام أو فئات معينة للقيام بإضرابات لحمل بعض الجهات العامة للعدول عن قرار ليس فيه مصلحة عامة أو يشوبه الفساد .
5. تسعى الصحافة الإلكترونية الليبية إلى عدم الاكتفاء بالتذمر وسرد السلبيات أو السلوكيات الخاطئة، بل تعمل على توظيف إمكاناتها للكشف عن مواطن وجود أي شكل من أشكال

الفساد الإداري أو المالي :

ويرى باحثون [22] أن الحاجة ماسة لطرح رؤية علمية لتطوير الأداء الصحفي المتعلق بمكافحة تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع وتنطلق هذه الرؤية من خلال نقطتين:

ترتبط النقطة الأولى بتوصيف مشكلة انتشار الفساد في المجتمع والآثار المختلفة المترتبة على الفرد والمجتمع جرّاء محاربة الفساد اضافة إلى وضع الحلول المختلفة والمقترحة لمواجهة هذه المشكلة . فيما ترتبط النقطة الثانية بتقويم الأداء الصحفي من واقع الملاحظة العلمية حول معالجة هذه المشكلة بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف في رسائله المتدفقة لمعالجة هذه الظاهرة و المساهمة في الحد منها. وتركز الصحافة الالكترونية الليبية التي خضعت بعض نماذجها للدراسة على جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ والإثراء على حساب الغير، وقيام الصحافة الالكترونية الليبية بهذه المهمة تعني ممارسة الرقابة الشعبية على أعمال ذوي الصفة العمومية من موظفين أو سياسيين ضد المصلحة العامة، وأن للصحافة في

هذا دور الوقاية من الجريمة وفضح المفسدين وإبراز مخاطر جرائم الفساد وانعكاساتها السلبية على كافة مناحي الحياة وتوجيه الرأي العام الى ضرورة نبذ ومحاربة كافة مظاهر الفساد ..[23]

المعالجة الإحصائية :

جدول رقم 1

قضايا الفساد المنشورة في صحيفتي الدراسة

الصحيفة / القضايا	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الفساد الإداري	51	24.8	89	39.7	140	32.6
الفساد المالي	155	75.2	135	60.3	290	67.4
المجموع	206	100	224	100	430	100

يتضح من الجدول رقم (1) أن مجموع قضايا الفساد الإداري والمالي المنشورة بصحيفتي الدراسة قد بلغ (430) قضية، وأن نسبة قضايا الفساد المالي جاءت في المقدمة إذ بلغت نسبتها (67.4%) بينما جاءت قضايا الفساد الإداري في المرتبة الثانية بنسبة (32.6%).

ونستنتج من نتائج تحليل مضمون صحيفتي الدراسة أن قضايا الفساد المالي قد سجلت النسبة الأعلى حضوراً من قضايا الفساد الإداري في معالجة كل صحيفة من صحيفتي الدراسة على حده كذلك حيث بلغت في صحيفة الصباح (75.2%) ، وفي صحيفة الوطن (60.3 %).

جدول رقم 2

_فنون التحرير الصحفي المستخدمة في معالجة قضايا الفساد بصحيفتي الدراسة

الصحيفة / فنون التحرير المستخدمة	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر الصحفي	162	78.6	198	88.4	360	83.7
التقرير الصحفي	36	17.5	15	6.7	51	11.9
المقابلة الصحفية	8	3.9	11	4.9	19	4.4
المجموع	206	100	224	100	430	100

يوضح الجدول رقم (2) أن صحيفتي الدراسة قد اعتمدتا على الخبر الصحفي من بين فنون التحرير الصحفي بنسبة كبيرة في معالجتها لقضايا الفساد الإداري والمالي إذ بلغت

(83,7%) ، بينما جاءت نسبة اعتماد صحيفتي الدراسة على فنون التحرير الصحفي الأخرى ضعيفة إذ اقتصرت على التقرير الصحفي بنسبة بلغت(11.9%) والمقابلة الصحفية بنسبة(4.4%).

كما أن الخبر الصحفي قد سجل أعلى نسبة في معالجة كل صحيفة من صحيفتي الدراسة على حده إذ بلغ (88.4%) في صحيفة الوطن، وبلغ (78,6%) في صحيفة الصباح.

بينما جاء فن التقرير الصحفي في المرتبة الثانية استخداماً من كل من صحيفتي الدراسة وبفارق كبير عن فن الخبر الصحفي حيث بلغت نسبته (11.9%) وفيما يتعلق بصحيفتي الدراسة كل على حده فقد بلغت نسبة التقرير في صحيفة الصباح (17.5%) وفي صحيفة الوطن (6.7 %) فيما جاء فن المقابلة الصحفية في المرتبة الثالثة في كل من صحيفتي الدراسة بنسبة بلغت(3.9%) في صحيفة الصباح و (4.9 %) في صحيفة الوطن .

جدول رقم 3

مصادر المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول قضايا الفساد

الصحيفة / مصادر المادة الصحفية	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المحرر الصحفي	3	1.5	67	29.9	70	16.3
وكالة الأنباء الليبية	26	12.6	5	2.2	31	7.2
وكالات أنباء أجنبية	12	5.8	4	1.8	16	3.7
صحف عربية	1	0.5	8	3.6	9	2.1
قنوات فضائية ليبية	23	11.2	9	4	32	7.4
قنوات فضائية عربية	2	1	1	0.4	3	0.7
قنوات فضائية اجنبية	4	1.9	0	0	4	0.9
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	43	20.9	48	21.4	91	21.2
مكتب النائب العام	14	6.8	23	10.3	37	8.6
مسؤولون	26	12.6	47	21	73	17
هيئة الرقابة الادارية	52	25.2	12	5.4	64	14.9
مجهولة المصدر	0	0	0	0	0	0
المجموع	206	100	224	100	430	100

يوضح الجدول رقم (3) مدى التنوع في مصادر المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة والمتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي حيث جاء مصدر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المقدمة بنسبة بلغت (21.2%) من إجمالي مصادر المادة الصحفية تلاه مصدر(مسؤولون) بنسبة بلغت (17%)ثم في المرتبة الثالثة حل مصدر المحرر الصحفي بنسبة بلغت(16.3%)، ثم جاء مصدر (هيئة الرقابة الادارية) في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (14.9%) ثم مصدر (مكتب النائب العام) في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (8.6%) يليه مصدر (قنوات فضائية ليبية) في المرتبة السادسة بنسبة بلغت (7.4%) ثم مصدر (وكالة الأنباء الليبية) في المرتبة السابعة بنسبة بلغت (7.2%) بينما جاءت المصادر (وكالات أنباء أجنبية ، صحف عربية، قنوات فضائية أجنبية، قنوات فضائية عربية) على التوالي في المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشرة و الحادية عشرة فيما لم تسجل (المصادر المجهولة) أي حضور بين مصادر المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة المتعلقة بقضايا الفساد.

كما تظهر بيانات الجدول السابق تركيز صحيفة الصباح على مصادر (هيئة الرقابة الادارية) بنسبة بلغت(25.2%) (وهي تشير هنا إلى تقارير الرقابة الإدارية) و مصدر (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) بنسبة بلغت (20.9%) بينما ركزت صحيفة الوطن على مصادر(المحرر الصحفي) بنسبة (29.9%) ومصدر (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) بنسبة (21.4%) ومصدر(مسؤولون) بنسبة (21%).

جدول رقم 4أ

اتجاه المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد الاداري

الصحيفة / اتجاه المضمون	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ايجابي	2	3.3	9	10.5	11	7.5
محايد	12	20	61	70.9	73	50
سلبي	46	76.7	16	18.6	62	42.5
المجموع	60	100	86	100	146	100

يوضح الجدول رقم (4) أ أن الاتجاه المحايد سجل النسبة الأعلى على مستوى اتجاه مضمون المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد المتعلقة بالفساد الاداري بنسبة (50 %) بينما نجد أنه وعلى مستوى كل صحيفة على حده سجل الاتجاه السلبي

للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الصباح نحو قضايا الفساد الإداري النسبة الأعلى بين اتجاهات مضمون صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد بنسبة بلغت (76.7 %) بينما سجل الاتجاه المحايد للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الوطن نحو قضايا الفساد الاداري النسبة الأعلى بلغت(70.9%) وبينما سجلت نسبة بسيطة للاتجاه الايجابي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الصباح أثناء فترة الدراسة بلغت (3.3 %) سجل الاتجاه الإيجابي حضوراً أعلى في صحيفة الوطن بنسبة (10.5%) وهو متعلق بجهود كشف ومكافحة الفساد الاداري.

جدول رقم 4 ب

اتجاه المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد المالي

الصحيفة / اتجاه المضمون	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ايجابي	صفر	صفر	3	2.2	3	1
محايد	57	39	88	63.8	145	51.1
سلبي	89	61	47	34	136	47.9
المجموع	146	100	138	100	284	100

يوضح الجدول رقم (4) ب أن الاتجاه المحايد قد سجل النسبة الأعلى على مستوى اتجاه مضمون المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد المالي بنسبة بلغت (51.1 %) بينما نجد أنه وعلى مستوى كل صحيفة على حده فقد سجل الاتجاه السلبي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الصباح نحو قضايا الفساد المالي النسبة الأعلى بين اتجاهات مضمون صحيفتي الدراسة نحو قضايا الفساد المالي بنسبة بلغت (61 %) بينما سجل الاتجاه المحايد للمادة الصحفية بصحيفة الوطن نحو قضايا الفساد المالي النسبة الأعلى إذ بلغت (63.8 %) بينما لم تسجل نسبة الاتجاه الايجابي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الصباح نحو قضايا الفساد المالي أثناء فترة الدراسة أي حضور سجل الاتجاه الإيجابي حضوراً بسيطاً في صحيفة الوطن بنسبة (2.2) وهو متعلق بجهود كشف ومكافحة الفساد المالي.

جدول رقم 5

وظيفة المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول قضايا الفساد

الصحيفة / وظيفة المادة الصحفية	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإخبار عن الأحداث والوقائع	132	64.1	139	62.1	271	63
تفسير الأحداث والوقائع وتحليلها	71	34.5	57	25.4	128	29.8
الدعوة الى مكافحة الفساد	3	1.4	28	12.5	31	7.2
المجموع	206	100	224	100	430	100

يوضح الجدول رقم (5) أن وظيفة الإخبار عن الأحداث والوقائع قد احتلت المرتبة الأولى بين وظائف المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة في معالجتها لقضايا الفساد بنسبة بلغت (63 %)، حيث جاءت نسبتها في صحيفة الصباح (64.1%) وفي صحيفة الوطن بنسبة بلغت (62.1%) وجاءت وظيفة تفسير الأحداث والوقائع وتحليلها في المرتبة الثانية بنسبة (29.8%)، بينما جاءت وظيفة الدعوة إلى مكافحة الفساد بشقيه الإداري والمالي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (7.2%).

جدول رقم 6

أسلوب عرض المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة عن قضايا الفساد

الصحيفة / أسلوب عرض القضايا	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عرض القضايا بدون تحليل	135	65.5	162	72.3	297	69.1
تحليل القضايا دون تقديم الحلول	21	10.2	25	11.2	46	10.7
تحليل القضايا مع ايجاد الحلول	50	24.3	37	16.5	87	20.2
المجموع	206	100	224	100	430	100

يوضح الجدول رقم (6) أن صحيفتي الدراسة قد ركزتا في معالجتهما لقضايا الفساد الإداري والمالي على أسلوب عرض القضايا بدون تحليل، وذلك بنسبة (69.1%) من إجمالي المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة أثناء فترة الدراسة، بينما جاء أسلوب تحليل القضايا مع عرض وتقديم أو اقتراح الحلول في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (20.2%)، فيما جاء أسلوب تحليل القضايا دون تقديم الحلول في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (10.7%).

جدول رقم 7

الأساليب الإقناعية المستخدمة في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة حول قضايا الفساد

الصحيفة / أساليب الاقناع		الصباح		الوطن		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
موضوعي	أمثلة وأحداث حقيقية	75	36.4	143	63.9	218	50.7
	أرقام وبيانات	51	24.8	18	8	69	16
	أدلة وبراهين	44	21.4	16	7.1	60	14
عاطفي	**أسلوب استثارة العواطف**	31	15	21	9.4	52	2.1
	المبالغة في طرح الموضوع	5	2.4	26	11.6	31	7.2
	المجموع	206	100	224	100	430	100
الأسلوب الموضوعي		82.6		79		80.7	
الأسلوب العاطفي		17.4		21		19.3	

يوضح الجدول رقم (7) اعتماد صحيفتي الدراسة أسلوب الإقناع الموضوعي القائم على الشرح المدعم بالأمثلة والأحداث الحقيقية والأرقام والبيانات اضافة إلى الأدلة والبراهين كلما كان ذلك ممكناً وذلك نظراً لطبيعة قضايا الفساد المرتبطة أصلاً بالأرقام والمبالغ المالية الضخمة وقد بلغت نسبة هذا الأسلوب في صحيفتي الدراسة (80.7 %)، بينما جاء الأسلوب العاطفي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على استثارة العواطف لدى المتلقي والتضخيم والمبالغة في طرح القضايا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (19.3%).

جدول رقم 8

مدى التوازن في عرض ومعالجة قضايا الفساد في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة

الصحيفة / التوازن في معالجة القضايا	الصباح		الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التركيز على جانب من القضية	14	6.8	25	11.2	39	9.1
التركيز على بعض جوانب القضية	19	9.2	14	6.2	33	7.7
التركيز على جميع جوانب القضية	173	84	185	82.6	358	83.2
المجموع	206	100	224	100	430	100

يوضح الجدول رقم (8) أن صحيفتي الدراسة قد اعتمدتا أسلوب التركيز على جميع جوانب القضية في عرضهما ومعالجتهما لقضايا الفساد في المادة الصحفية المنشورة بهما أثناء فترة الدراسة حيث احتل هذا الأسلوب المرتبة الأولى بنسبة بلغت (83.2%) وبفارق كبير عن أسلوب التركيز على جانب واحد من القضية والذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (9.1%) وأسلوب التركيز على بعض جوانب القضية والذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (7.7%).

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1 . استفحال ظاهرة الفساد بشقيه الإداري والمالي في مختلف مؤسسات الدولة في شكل شبكات أو ما يمكن وصفة ب(مافيات) مرتبطة ببعضها البعض .

2 . غياب أو ضعف الدور الفاعل للسلطة الرابعة (الصحافة) الورقية والإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد.

3 . الحاجة إلى استراتيجية إعلامية متكاملة للتصدي لظاهرة الفساد التي تهدد اقتصاد المجتمع الليبي بالانهيار .

4 . طغيان (قضايا الفساد المالي) والتي سجلت النسبة الأعلى حضوراً من قضايا الفساد لإداري في معالجة الصحافة الإلكترونية الليبية لقضايا الفساد أثناء فترة الدراسة.

5 . اعتماد صحيفتي الدراسة بشكل كبير على (فن الخبر الصحفي) من بين فنون التحرير الصحفي في معالجتها لقضايا الفساد الإداري والمالي.

6 . تصدر مصدر (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) مصادر المادة الصحفية المنشورة في حيفتي الدراسة حول قضايا الفساد خلال فترة الدراسة .

7 . كان الاتجاه المحايد في مقدمة اتجاهات المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة أثناء فترة الدراسة تلاه الاتجاه السلبي نحو قضايا الفساد.

8 . طغت وظيفة الإخبار عن الأحداث والوقائع على وظائف المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول قضايا الفساد خلال فترة الدراسة.

9 .ركزت صحيفتا الدراسة على أسلوب عرض القضايا بدون تحليل في عرضها للمادة الصحفية المنشورة بها عن قضايا الفساد خلال فترة الدراسة.

10 . ركزت صحيفتا الدراسة على الأسلوب الموضوعي في استخدامها للأساليب الإقناعية في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة حول قضايا الفساد خلال فترة الدراسة .

11 . ركزت صحيفتا الدراسة على جميع جوانب القضية في عرضها ومعالجتها لقضايا الفساد في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة خلال فترة الدراسة.

التوصيات :

1 . الحاجة إلى المزيد من الدراسات حول دور الصحافة الإلكترونية في معالجة ومكافحة ظاهرة الفساد بشقيها الإداري والمالي والرفع من درجة وعي المواطنين حيالها لتكوين رأي عام قادر على التصدي للفساد.

2 . تفعيل الدور الرقابي للصحافة الإلكترونية وتمكين الصحفيين من الوصول إلى المعلومات لمواجهة ظاهرة الفساد .

3 . الدعوة إلى تفعيل القوانين والتشريعات المنوط بها مكافحة الفساد ومنح صلاحيات واسعة للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد .

4 . تعزيز الوازع الديني والأخلاقي من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية لغرس قيم الشفافية.

5 . اصدار مؤشر وطني عن مدركات الفساد في ليبيا بشكل دوري يتميز بالشمولية والنزاهة .

6 . الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والتي حققت نجاحات واضحة في مكافحة ظاهرة الفساد.

7. الاهتمام بإعداد الكوادر الصحفية وتدريبها على الحملات الصحفية الفاعلة في مجال الصحافة الاستقصائية في معالجتها لقضايا الفساد .

الهوامش :

(1) سعيد اسماعيل صيني ، قواعد أساسية في البحث العلمي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ،1994 ، ص 139.

(2) د. صفية خليفة بن مسعود، المعايير الفنية للصحف الإلكترونية، دراسة نظرية، مجلة بحوث الاتصال، العدد الثالث، يونيو 2018، ص 149.

(3) م. حاتم بديوي الشمري و م. م ابتهال جاسم رشيد، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق نموذجا ، ص 274 .

(4) عاطف عدلي العبد، زكي أحمد زكي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999 ص 211.

(5) شريف درويش اللبان، هشام عطية عبد المقصود، مقدمة في مناهج البحث الإعلامي، ط 1 (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2008) ، ص 66 .

(6) سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب 1999، ص 69

(7) محمد محمود الذنيبات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، ط2 (بيروت: دار وائل للنشر ، (1999) ص46 .

(8)جاسم محمد جابر، الصحافة الإلكترونية العربية ،المعايير الفنية والمهنية، البحرين، 2009 ص 391 .

(9) د. خالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية، دار الكتب المصرية ص 90 – 91.

(10) إعلان البيان التأسيسي للاتحاد الدولي للصحافة الإلكترونية، مجلة أفق منشور على موقع: www.Ofouq.com بتاريخ 4 / أكتوبر / 2007.

(11) فايز الشهري ، توظيف الإنترنت في معالجة الأزمات الإعلامية- المنتدى الإعلامي السنوي الرابع، جامعة الملك سعود- الإعلام والأزمات: الأسس والإستراتيجيات 2007/4/8 ص 1، 13

(12) د . حسنين شفيق، الإعلام التفاعلي وما بعد التفاعلي، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ط1 63 – 66.

(13) د . هشام أمحمد السيوي ، جرائم الفساد الاداري والمالي للشركات العامة وطرق الوقاية منها، مجلة البحوث الأكاديمية ، العدد العاشر .

(14) صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1994 م ، ص 40 ، 41 .

(15) المصدر ، فريق الشفافية ، تقرير حول أساس الفساد الإداري في ليبيا،2015 ص 41

(16) Webster, M.(1983), Webster's Ninth New Collegiate Dictionary

(17) د . عبد الله بن حسن الجابري ،الفساد الاقتصادي - أنواعه - أسبابه - آثاره وعلاجه المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ص 24 ..

(18) د . سليمان عبد المنعم، ظاهرة الفساد- دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص 17.

(19) د . فريد صالح فياض و م م عيسى عيال مجيد ، قضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية، مجلة آداب الفراهيدي ، عدد خاص بمؤتمر الآداب الرابع ، العدد (3) يونيو 2010 . ص533.

(20) حسني محمد نصر؛ الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية؛ (مكتبة الفلاح: الكويت): 2003 ص 91.

(21) د. صفية خليفة بن مسعود ' واقع الصحافة الإلكترونية في ليبيا 'ط 1 ' ص 10 - 11 .

(22) م . حاتم بديوي الشمري' م . م . ابتهال جاسم رشيد ' دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق نموذجاً 'مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ' 2016 ' المجلد : 6 ، العدد: 4 ص 282 .

(23) أ. د عابدين الدردير الشريف، قواعد وأسس وضوابط وأساليب وطرق التناول والمعالجة الصحفية لنشر أخبار الجريمة في الصحافة الليبية ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد 36، ص 7 .